Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
& Scientific Reasearch
University of AL-Qadisiyah
College of Arts
AL-Qadisiyah Journal for
Humanitarian Sciences

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الآداب
مجلة القادسية للعلوم الإنسانية

العدد : ٣٧
التاريخ : ١١/٢/٢٠٢٠

الى / أ. د. حيدر حبيب حمزة المحترم & الباحث : وسام جثير عبيد المحترم

كلية الآداب / جامعة القادسية

((**قبول نشر**))

****

تحيـــــة طيبة ..

يسـرنا إعلامكم إن هيـــأة تحريـر **مجلة القادسيـــة للعـــلوم الإنسانيـــة** قـد درست نتائج التقويـم العلمي لبحثـكم المعنـــون :

اختلاف الجواز عن القياس في الإجراء والتصور الصرفي أمثلةً من شروح شافية ابن الحاجب في النصف الأول من القرن الثامن الهجري

وفي ضـــوء ذلك قررت قبـــول نشـــره ، وسينشـــر في الأعداد القادمة التي ستصدر لاحقا .

شـــاكرين تعـــاونكم متمنيـــن لكم التوفيـــق
مـــع فـــائق الاحتـــرام

أ.م.د. هند أحمد كريم

رئيس تحرير مجلة القادسية للعلوم الإنسانية

٢٠٢٠/٢/١١

نسخه منه إلى

- سكرتارية المجلة / الصادر

اختلاف الجواز عن القياس
في الإجراء والتصور الصرفي
أمثلةٌ من شروح شافية ابن الحاجب
في النصف الأول من القرن الثامن الهجري

أ . د
حيدر حبيب حمزة

الباحث
وسام جثير عبيد

المقدمة

الحمدُ لله المستعان به على الأشياء، والهادي إلى سبيله بالرحمة والإحسان، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد (ص) وآله المبعوث رحمة للعالمين.

إن مدار البحث هذا لا يخرج عن تصوّر عام هو اختلاف الجواز عن القياس، وثمّة مدار خاص يقف عنده، أنّ هذا الاختلاف قد تحقق في مصداقين هما: الإجراء، والتصور، فكان عنوان البحث: اختلاف الجواز عن القياس في الإجراء والتصور الصرفي، وكانت شروح شافية ابن الحاجب في النصف الاوّل من القرن الثامن الهجريّ مظنة هذا البحث. واقتضت طبيعة البحث أن نعرض مفاهيم لأهم المصطلحات ومنها: القياس، والجواز، والوجوب، ، والتصور، وأن يقسم على فقرات هي: –

الأولى: حذف الياء الثانية في (فَيْعِل).

الثانية: ترك التعويض عن المحذوف في (إفْعَال) و (اسْتِفعَال).

الثالثة: إمالة بعض الحروف.

الرابعة: تصغير جمع القلّة.

الخامسة: إدغام اللام التي لغير التعريف.

وهذا التصنيف للمصاديق يكشف عن أمرين يحسن بنا الوقوف عندهما: الأول: كثرة المصاديق المنضوية تحت هذا العنوان، والخشية من الإطالة كانت وراء الاقتصار على ما ذكر، الأخرى: المحاولة في تحقق التنوع، والاختلاف فيه. وصرحت الخاتمة بأهم النتائج التي خلص إليها البحث.

حاول البحث تقديم قراءة لأضرب الجواز قوامها المحدّدات، والتوجيهات التي أسهمت في صوغ الإجراءات، والتصورات، وذلك باللجوء إلى قراءة حديثة في الوصفِ، والتفسير.

لا شك أنَّ جهداً قد بُذلَ في هذا البحث، فما كان فيه من الصواب فهو بتوفيق من الله عزَّ وجل، وما كان فيه غير ذلك فهو من أنفسنا، ولكن حسبنا سلامة النيّة، وحسن القصد.

توطئة: التعريف ببعض المصطلحات.

ورد في البحث بعض المصطلحات وهي بحاجة إلى تعريف يكشف عن ماهيّتها، وسنكتفي بحدودها البسيطة خشية الاطالة.

القياس: عرّفه الرمّاني (ت ٣٨٤هـ) بأنه: ((هو الجمع بين أولٍ وثانٍ يقتضيه صحّة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الاوّل))[١] وهو ((في عرف العلماء: عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل: هو حملُ فرع على أصل بعلَّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع))[٢]

الوجوب: ((أحد الأحكام التي تتصف بها التعبيرات وإعرابها أو صياغة ألفاظها. وهو في مقابلة الجواز والشذوذ والامتناع ... ويختلف الوجوب عن الجواز في أن الإجماع أو شبهه سمة من سماته))[٣]

الجواز: ((إباحة الوجه النحوي أو الصرفي أو اللغوي بعامة دون وجوب أو امتناع. وهذا يقتضي ثنائية الوجوه أو تعددها في المسألة الواحدة خلاف الوجوب الذي يقتضي حصر المسألة في وجه واحد لا يتعداه))[٤]

التصور: ((هو طلب إدراك المفرد في الاستفهام، ويكون غرض السؤال في كل أدوات الاستفهام ما عدا هل، فالسؤال بالهمزة وغيرها من أسماء الاستفهام يطلب به إدراك المفرد لا النسبة))[٥]

<u>أقسام البحث:</u>

١-حذف الياء الثانية:

لا شك أنَّ القياس في اجتماع الواو المتحركة المسبوقة بياءٍ ساكنة هو قلب الواو ياءً وإدغام أحدهما في الأخرى ويتمثل هذا الاجراء بمقولات العلماء الآتية.

قال سيبويه (ت١٨٠هـ): ((هذا باب ما تقلب الواو فيه ياءً وذلك لأن الياء والواو بمنزلة التي تدانت مخارجها لكثرة استعمالهم إياهما وممرهما على ألسنتهم، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجزٌ بعد الياء ولا قبلها، كان العمل من وجهٍ واحد ورفع اللسان من موضع واحد، أخف عليهم. وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو؛ لأنها أخف عليهم، لشبهها بالألف. وذلك قولك في فيعلٍ: سيدٌ وصيبٌ، وإنما أصلهما سيودٌ وصيوبٌ...))[٦]

وقال المبرد (ت٢٨٥هـ): ((...ولأَنَّ حكم الْوَاو والياءِ إِذا التقتا والأُولى مِنْهُمَا سَاكِنة أَن تقلب الْوَاو إِلى الياءِ وتدغم إِحداهما فِي الأُخرى ... وأَمَّا مَا كَانَت الياءُ مِنْهُ قبل الْوَاو فنحو سَيّد ومَيّت لأَنَّه فِي الأَصل سَيْوِد ومَيْوت .))[٧]

وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ): ((واعلم أن الواو متى وقعت قبلها الياء ساكنة قلبت الواو ياء وكذلك إن وقعت الواو ساكنة قبل الياء، فالأول نحو "سَيّد" و"مَيّت" والثاني نحو "لَيّة" و"طَيّة".))[٨]

يفهم من النصوص المتقدمة أن شروط هذا التحوّل تحكمه علَّتان هما: الاجتماع وهي علَّة موقعية، والسابق ساكن، ومن الغريب أنّ التحوّل وقع على الحرف المتحرك الأصلي دون الساكن الزائد ولا يخرج التوصيف الصوتي في قلب الواو ياءً عن خفة الياء وثقل الواو؛ "لأنها أخف عليهم تشبهها بالألف" ويمكن ان نجترح التوصيف الآتي: أن التتابع (وِ) يمثل كراهة صوتية. ((وإنما جاء القلب في المكسورة أيضاً –يعني الواو– لأن الكسرة فيها ثقل أيضاً، وإن كان أقل من ثقل الضمة، فاستثقل ذلك))[٩]

ويشبّه السيرافي (ت٣٦٨هـ) مجيء الكسرة بعد الواو بالعرض وهذا لا يخلو من الثقل المكروه في التتابع (وِ) ((... وأما الواو المكسورة في نفسها فإنما ينطق بها أولا قبل كسرتها ثم تصير الكسرة فيها في التقدير كالعرض فلم يغيرها ما ورد عليها بعد النطق بها.))[١٠] وللتخلص منها قُلب الصامت الى حرف يجانس حركة الصائت القصير (الكسرة) من دون القول بأثر الحرف الساكن (ي) لأن الساكن ضعيف ((...لأن الحركة في الحرف تقوّيه والسكون يضعفه.))[١١] ونخلص إلى أنّ القياس في اجتماع الواو المتحركة المسبوقة بياء ساكنة هو قلب الواو ياءً وإدغام الياء الأولى في الثانية.

بيد أن الرضي (ت٦٨٨هـ) يكشف عن وجهٍ يخرج عن دائرة القياس المذكور وبابه الجواز، قال: ((... وذلك لأن الحذف جائز في نحو سيِّد وميّت ... اعلم أن نحو سيِّد وميّت عند سيبويه فَيْعل –بكسر العين –... فلما جاز التخفيف فيما هو أقل منها نحو: سَيْد لزم التخفيف فيما كثر حروفه ...))[١٢]

بقي لنا أن نقف عند مقولات الشرَّاح التي جازت لنا وجهاً آخرَ يخرج عن القياس المذكور. إذ ذهب ركن الدين (ت٧١٥هـ) إلى أنه يجوز حذف عين (فيْعِل) نحو: سيْد، وميْت قال: ((... ويجوز حذف العين في باب فَيْعِل مما اعتلّت عينه، نحو: سيّد وميّت... للتخفيف. إلا أنَّ الحذف في كينونة وقيلولة أكثر وأحسن من الحذف في باب سيد وميت؛ لطوله بالزيادة وتاء التأنيث.))[١٣] وعلَّة هذا الحذف لا تخرج عن التخفيف والحذف في كَيَّنُونةٍ وقَيَّلُولة أحسن لأمرين ذكرهما ركن الدين بقوله: ((لطوله بالزيادة وتاء التأنيث)) وما نراها إلا سبباً واحداً وهو طول البنية فيكون وزنها بعد الحذف (فَيْل).

وصرَّح اليزدي بحذف العين بقوله: ((... جائز أنْ تُحذف العين في نحو: سَيِّدٍ مَيِّتٍ، وقد دريتَ أنه كان سَيْوِداً، فقلب وأُدغم، فإذا حذفت يكون سَيْدٌ على زنة فَيْلٍ))[١٤]

أمّا الساكناني (ت٧٣٤هـ) وصف حذف عين البنية بالأبلغ قال: ((... يجوز حذف الياء الثانية من نحو: سَيِّدٍ للتخفيف ومن المعلوم أن حذفها أبلغ فيه ...)) [١٥] وقوله: ((أنّ حذفها أبلغ فيه)) هو توصيف لحالة ما بعد التحوّل فيكون هناك كراهة اجتماع ياءين وكسرة وهذا لا يخلو من كراهة توالي الامثال فكأنه تتابع لثلاث ياءات ((كراهة اجتماع الياءات))[١٦]

وامتد هذا التوصيف إلى الجاربردي (ت٧٤٦هـ) قال: ((... وأمّا بطريق الجواز ففي نحو: سيْد وميْت فانه تحذف الياء الثانية منهما تخفيفاً لاجتماع الياءين وكسرة ...))[١٧]

أمّا المحدثون فيمكن تقسيم اجراءاتهم في (سيّد) و(سيْد) على الآتي:

١- اختزال الحرف المشدد للمخالفة بين الامثال، قال الدكتور فوزي حسن الشايب: ((... ومن هنا نفسّر اختزاله في كثير من المفردات بأنه عملية مخالفة بين الأمثال في الحشو وذلك نحو: ميِّت ← مَيْت ...))[١٨] وتجدر الإشارة الى مخالفة الدكتور فوزي حسن الشايب النحاة القدماء ومنهم ابن جني في قوله: ((أن الواو متى وقعت قبلها الياء الساكنة قلبوا الواو ياء)) إذ قال: ((ونحن نخالفهم الرأي فالواو لـم تقلب ياء وإنما حذفت وعـوض عنها بمد الياء قبلها أو بعدها، وذلك لأنه لا يوجـد تقارب بين الواو والياء مــن حيث المخارج، فالواو شفوية أقصى حنكية والياء غارية فهما متباعدتان من حيث المخارج، ومن ثم فإنه لا يصح البتة أن يقال بأن الواو قلبت ياء أو العكس، إذ لا بد من تقارب المخارج كي يحصل الابدال بين الأصوات))[١٩]

٢-تعاقب مزدوجين أولهما هابط (ـَ ي) ، والثاني صاعد يتمثل في (وـِ) في (سيّد) الذي أصله (سَيْوِد) قال الدكتور جواد كاظم عناد: ((... إذ أصاب التغيير المزدوج الصاعد الثاني، وذلك بقلب الجزء الأول منه، ... في نحو سَيُوِد، تقلب الضمة إلى الياء))[٢٠] ويمكن توصيف التحوّل في (ميّت) هكذا:

ميْوت = م ـَ ي | و ـِ | ت ـُ ن . (اسقاط الواو فقط)

م ـَ ي | ي ـِ | ت ـُ . (مد النطق بالياء)

أمّا حالة التخفيف بالحذف فهي لا تخرج عن اسقاط الواو مع حركتها (مقطع كامل)

ميْوِت = م ـَ ي | وـِ | ت ـُ ن. (حذف المقطع وـِ)

م ـَ ي | ت ـُ ن.

ولِما تقدّم من وصف للإجراءين المتَّبعين في البنية التي اجتمع فيها الياء الساكنة والمتبوعة بالواو المتحركة نحو: سيْوِد، فكما عرفنا إن الإدغام في الوجه القياسي لا يخلو من غرض التخفيف ((والمقصود من الإدغام التخفيف))[٢١] لكن هذا لا يصل إلى درجة التخفيف المتحققة في وجه الجواز القائم على الحذف لأن ((الحذف أوغل في التخفيف))[٢٢] كما لا نهمل الموازنة التي عقدها الرضي ((والتخفيف بشيئين: حذف أحدهما، والإدغام، والحذفُ أكثر))[٢٣] ومن ذلك يرى الباحث أن جواز الحذف هو الخيار الأرجح لتحقق الغرض.

٢-جواز ترك التعويض عن المحذوف:

عَمَد النحاة تعويض المحذوف عند صياغة مصدر الفعل معتل العين وكان على (أفْعَل) ومصدره (إفْعَال) أو (اسْتِفْعَال) ويتمثل ذلك في مقولاتهم الآتية.

قال سيبويه: ((هذا باب ما لحقته هاء التأنيث عوضاً لما ذهب، وذلك قولك: أقمْتُه إقامَةً، واستعنته استعانة؛ وأريته إراءة ...))[٢٤]

ويوضّح المبرد ما يحدث من تحوّل في المصادر وجعل الهاء لازمة لهذا المصدر لأنها عوض لما ذهب قال: ((... فإن بنيت مِنْهُ مصدرا قلت: إِقامة، وإرادة، وإبانه، وَكَانَ الأَصل إِقْوامة، وإبْيَانة، ولكنَّك فعلت بِالْمَصْدَرِ مَا فعلت بِالْفِعْلِ، فطرحت حَرَكَة الْوَاو أَو الياءِ على مَا قبلهَا. فَصَارَت أَلفا؛ لأَنَّها كَانَت مَفْتُوحَة، وإِلى جَانبهَا أَلف الإفعال. فحذفت إِحدى الأَلفين لالتقاءِ الساكنين فأَمَّا سِيبَوَيْهِ والخليل فَيَقُولَانِ: المحذوفة الزَّائِدَة. وأَمَّا الأَخفش فَيَقُول: المحذوفة عين الْفِعْل، على قِيَاس مَا قَالَ فِي مَبِيع كلا الْفَرِيقَيْنِ جارٍ على أَصله والهاءُ لَازِمَة لهَذَا الْمصدر عِوَضا من حذف مَا حذف مِنْهُ؛ لأَنَّ الْمصدر على أَفْعلت إِفْعالا...))[٢٥]

وقال ابن جني: ((فأما أقمت إقامة، وأردت إرادة "ونحو ذلك" فإن الهاء فيه على مذهب الخليل وسيبويه عوض من ألف إفعال الزائدة. وهي في قول أبي الحسن عوض من عين إفعال، على مذهبهما...))[٢٦]

يفهم من النصوص المتقدمة أنّ القياس في صياغة مصدر الفعل المعتل العين والذي على (أفْعَل) ومصدره على (إفْعَال) نحو: إقام والأصل (أَقْوَم) فعند صياغة المصدر القياسي منه على (إفْعَال) ، فتكون البنية على (إقْوَام) ، تنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح الذي قبلها، فتكون (إقَوام) ، تقلب الواو ألفاً، لأنها مفتوحة في الأصل ، وما قبلها مفتوح الآن ((... فانقلبت الواو ألفا، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ...))[٢٧] فتكون البنية على (إقاام) فاجتمع ساكنان أحدهما عين الفعل والآخر ألف الصيغة فأسقط أحدهما وعوّض عنه بهاء التأنيث فتقول إقامة.

ولسائل يسأل: أي الساكنين حُذف وعوّض منه؟ فلهم في هذا مذهبان:

الأول: المحذوف عند سيبويه والخليل (ت١٧٠هـ) هو ألف الصيغة ولا يخلو هذا من علّة الزيادة ((... فالزائد (إن وُجد) كان أولى بالحذف من الأصلي ...))[٢٨] وينبّه الازهري (ت٩٠٥هـ) على علّة أخرى وهي القرب من الطرف قال: ((ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف))[٢٩]

والآخر مذهب نسب إلى الاخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) أن المحذوفة عين الفعل، وهكذا ذكر المبرد[٣٠] ويعود بنا الازهري ليقوّي هذا الرأي قال: ((ولكن المعهود في "التاء أنها تعوض من الأصول، وهذا يقوي ما اختاره الأخفش. "فيقال إقامة، واستقامة"))[٣١]

ويقدم لنا الرضي عرضاً مستفيضاً في التعويض عن المحذوف عند صياغة مصدر الفعل المعتل على (إفْعَال) أو (اسْتِفْعال) وجواز إمكانية ترك التعويض. قال: ((... وأما إجازة واستجازة فأصلهما إجْوَاز وَاسْتِجْوَاز أُعِلَّ المصدر باعلال الفعل ... فقلبت العين ألفاً، فاجتمع ألفان، فحذفت الثانية عند الخليل وسيبويه، قياساً على حذف مدة نحو تَعْزِيَة، ولكونها زائدة، وحذفت الأولى عند الأخفش والفراء؛ لأن الأول يحذف للساكنين إذا كان مداً، ... وأجاز سيبويه عدم الإبدال أيضاً، نحو أَقَام إقاما واستجاز استجازاً، استدلالاً بقوله تعالى ﴿ وَإِقَامَ الصَّلاة ﴾ وخـص الفراء ذلك بحال الإضافة، ليكون المضاف إليه قائما مقام الهاء، وهــو أولى؛ لان السماع لم يثبت إلا مع الإضافة ...))[٣٢]

أن الرضي رجَّح رأي الفراء في أن ترك التعويض لا يكون إلا بالإضافة، ووصفه بالأولى معتمداً في ذلك على السماع. ويتضح أنَّ القياس قائم على التعويض من المحذوف، وهو خارج سياق الإضافة واجب.

امّا الشرّاح فيبدو أن ركن الدين كان متحفظاً من التصريح بجواز ترك التعويض الذي كان صريحاً عند سيبويه: ((... وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ...))[٣٣] قال: ((... وأن "أفْعَلَ" و"استَفْعلَ" إذا كان أجوف نحو: أجازَ واستَجاز، تقول في مصدرهما إجازة واستجازة؛ أصلها: إجوازاً واستجوازاً؛ نقلت حركة الواو إلى ما قبلها وقلبت ألفا فحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، ثم عوَّضت تاء التأنيث عن المحذوف ...))[٣٤]

لا يخلو تحفّظ ركن الدين من التصريح بجواز ترك التعويض من أحد الامرين:

الأول: عدم خروجه عن القياس. **والآخر:** أن هذا الضرب من التعويض هو تعويض جائز لا واجب لأنه وقع في بنية الكلمة؛ لأن ((التعويض الجائز: يشيع هذا القسم من التعويض في بنية الكلمة، ويقل في التركيب، حيث نرى في كثير من المواضع أنه قد يحذف حرف من بنية الكلمة، ويعوض منه غيره، ويجوز في الموضع نفسه عدم التعويض))[٣٥]

بيد أن اليزدي ذهب إلى جواز إمكانية ترك التعويض في مصدر (أفْعَل) ويصف التزامهم بالحذف والتعويض غير مسلّم. إذ قال: ((... أن الحكم بالتزامهم الحذف والتعويض في تَعْزية واستجازة مسلَّم ؛ بمعنى أنه لا يجوز أن يقال: تَعْزِيْ واسْتِجازٌ، ولكن الحكم بالتزامهم التعويض في إجازة غير مسلّم؛ لأنه يجوز ترك التعويض في مصدر أَفْعَلَ، تقول: أَرَيْتُهُ إراءً، قال الله تعالى: ﴿ وإِقَامَ الصَّلَوةِ ﴾... وأيضاً نصَّ النحاةُ على جواز تركه فلا يُخَالَف النص ، وعلى هذا ذهب الفراء إلى أن جواز ترك التعويض مشروط بالإضافة ليكون المضاف إليه سادّاً مسدَّ التاء ، وعند سيبويه الجواز مطلقاً ثابت ...))[٣٦] ويبدو أنَّه حين جوَّز ترك التعويض كان معتمداً على الرأيين في الإضافة والجواز الثابت.

غير أن الساكناني اقترن جواز التعويض عنده بشرط الإضافة وبهذا لم يبتعد عن رأي الفراء قال: ((التزموا حذف المدّة المصدرية في نحو: الإجازة، والاستجازة–عند سيبويه–والأصل فيهما: الإجواز، والاستجواز قلبت الواو منهما ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها حكماً ثم أُعلَّ وعُوّض بتاء التأنيث ... واذا اضيف يجوز تركها كقوله:﴿ إقامِ الصّلاة وإيْتَاء الزَّكاةِ ﴾...))[٣٧]

امّا الجاربردي فجواز ترك التعويض كان حاضراً في قوله: ((... التزموا حذف حرف العلَّة وتعويض التاء عنها في نحو: تعزية والمراد بها مصدر فعل اذا كان ناقصاً وأصلها تعزي حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً ... وأصلهما إجواز واستجواز انقلبت الواو الفاً وحذفت لالتقاء الساكنين فعوّضوا التاء ويجوز ترك التعويض في أفعل عند الإضافة، قال الله تعالى﴿ وإقام الصلاة ﴾كأنهم جعلوا المضاف إليه عوضاً عنه ...))[٣٨] ويظهر أن الجواز الذي أقرّه الجاربردي مقتصراً علــى الإضافة وهو مذهب الفراء والاخفش.

ومن النصوص المتقدمة للشراح نلحظ أن جواز ترك التعويض في مصدر الفعل المعتل العين وجد عندهم وفق نظرتين **الأولى:** قوامها جواز الترك عند الإضافة والمطلق الثابت وانفرد بهذا الرأي اليزدي، **والاخرى:** أقتصر هذا الجواز على الإضافة فقط ويمثل هذه النظرة الساكناني والجاربردي.

امّا المحدثون فلم يخالفوا القدماء في التوجيه الصرفي القياسي فيقف الدكتور طاهر سليمان حمودة عند الحذف الذي أُجري في مصدر الفعل المعتل قال: ((وقد ورد حذف الحرف الذي جيء به للعوض عن محذوف في قوله تعالى:﴿ وأوحينا اليهم فعل الخيرات وإقام الصلاة ﴾حيث حذفت تاء "إقامة" التي هي عوض عن الحرف المحذوف من المصدر الذي يصاغ قياساً على "إفعال" ... والنحاة يرون الحذف في هذه المواضع غير قياسي))[٣٩]

وقال في موضع آخر ((وقد تحذف تاء التأنيث من المضاف أي بسبب التركيب الإضــافي عند أمن اللبس كما في قول الشاعر: وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا. أي عدّة الأمر، وجعل الفراء منه قوله تعالى: ((بناء على أنّه لا يقال في غير الإضافة في الإقامة إقام، ولا في الغلبة غلب. وحذف التاء هنا جائز لا واجب حيث أمن اللبس، وإلا لم يجز كما في تمرة وخمسة، وقد اختلف في كونه سماعياً او قياسياً، لقلة وروده في اللغة.))[٤٠]

وذهب الدكتور صباح عطيوي إلى إن علَّة حذف الألف أنه لا سبيل إلى تحريكها وان تحريكها يردّها إلى أصلها (الواو والياء) وردّها إلى أصلها يؤدي إلى الثقل[٤١]

ويترجّح عند الباحث أنّ الأوْلى بالحذف هي الالف الثانية لا الأولى؛ لأسباب هي أنَّ الالف الأولى منقلبة عن واو او ياء، وحذفها يؤدي إلى توالي إعلالين على حرف واحد وهذا مكروه ((وَصَحَّ رَوَاءٌ جَمْعُ رَيَّانَ، كَرَاهَةَ إِعْلاَلَيْنِ))[٤٢] ، إن حذف الألف الأولى فيه إجحاف للبنية لأنها تمثل عين البنية ولا شك أنَّ الزائد أولى بالحذف ، فزيادة على التقاء ساكنين لا يمكن إغفال قربها من الطرف الذي يكون مظنّة لهذا الحذف.

٣-إمالة بعض الحروف:

لدى الوقوف على القاعدة الأساسية للإمالة نجد أن النحاة امتنعوا من إمالة بعض الحروف ويمكن أن نلحظ ذلك بالمقولات الآتية.

قال سيبويه: ((ومما لا يميلون ألفه: حتى، وأمّا، وإلّا، فرّقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حُبْلَى وعَطْشَى ... وقالوا: لا، فلم يميلوا، لمّا لم يكن اسماً، فرّقوا بينها وبين ذا. وقالوا: ما، فلم يميلوا لأنها لم تَمَكّنْ تَمَكُّنَ ذا، ولأنّها لا تَتِمّ اسماً إلّا بصلة مع أنها لم تَمَكّنْ تَمَكُّنَ المبهَمة، فرقوا بين المُبْهَمَيْن إذْ كان ذا حالَهما.))[٤٣]

ووجه المنع الإمالة عند المبرد لأنّها منقلبة عن واو، قال: ((فَأَما (إِمَّا)، و (حَتَّى)، وَسَائِر الْحُرُوف الَّتِى لَيست بأسماء – فَإِن الإمالة فِيهِ خطأ ... فَأَما (على) ، و (إِلَى) فَلَا تصلح إمالتهما؛ لِأَن (على) من عَلَوْت، وهى اسْم، يدلُّك على ذَلِك قَوْلهم: جِئْت من عَلَيْهِ، أى: من فَوْقه))[٤٤]

ووجه المنع عند ابن يعيش عدم التصرف اذ قال: ((القياس يأبى الإمالةَ في الحروف؛ لأنّ الحروف أدواتٌ جوامدُ غير متصرّفة، والإمالةُ ضربٌ من التصرّف، لأنّه تغييرٌ. قال سيبويه: فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء، نحو: "حُبْلى"، و"عَطْشى".يريد أنّ الحروف غير متصرّفة، ولا تلحقها تثنيةٌ، ولا جمعٌ، ولا تغييرٌ، فلا تصير ألفاتُها ياءات. فمن ذلك "حَتَّى"، و"عَلى"، و"إلى"، و"أَمَّا"، و"إلَّا" لا يمال شيءٌ من ذلك ...))[٤٥]

يفهم من النصوص المتقدمة أن النحاة تعذر عندهم إمالة الألف إذا كانت ثالثة في حرفٍ، ذلك لأنّهم فرقوا بينها و بين ألفات الأسماء نحو حُبلى، فمرّة يرونها منقلبة عن واو، وأخرى لأنّها جوامد غير متصرفة فلا تلحقها التثنية ولا الجمع ولا تغيير فلا تصير ألفاتها ياءات، غير أن الإمالة هي ضرب من التصرّف، وربما يعود سبب منع الإمالة في بعض الحروف لأنه غير مستقل بنفسه فلا يفهم معناه إلاَّ مع غيره.[٤٦]

وقال الرضي: ((... يعني لا تمال الحروف لعدم تصرفها، والإمالة تصرف، فنحو إمّا وإلاَّ وإن كان فيه كسرة لا يمال، كما لا يمال حَتَّى وألاَّ وهَلاَّ، فإن سميت بمثل هذه الحروف كانت كالاسماء: إن كان فيها سبب الإمالة أميلت، كألف حَتَّى وألاّ وهَلاَّ، لأنها طرف رابعة كألف حُبْلَى، فتثنيتها على حَتَّيَان وألَّيَان وهَلَّيَان، وكذا إن سميت بإلى، لأن الكسرة سبب الإمالة، مع أن الألف طرف، ويثنى بالواو نحو إلَوَان، ...))[٤٧]

يتضح من هذا أنه رفض إمالة الحروف إن لم يسمَّ بها، وإن أُجري ذلك في نحو: (حَتَّى وألاَّ وهَلاَّ) أميلت؛ لأن سبب الإمالة حاضر، وهو لا يبتعد عن علّة موقعية فالألف رابعة طرفاً والأطراف محل التغيير ((... لأن الطرف محل التغيير...))[٤٨] ، أمّا (إلى) أميلت ؛ لأن الكسرة حاضرة في اللفظ مع أن الالف في الطرف أيضاً، ويبدو أن علّة ضعف الطرف رافقت الحروف كما هي في الأسماء، ولا تخلو مشابهة الحروف للأسماء ههنا من الشبه الموضعي ((... الْوُجُوه الْمُعْتَبرَة فِي شبه الْحَرْف سِتَّة أَحدهَا الوضعي ....))[٤٩]

أمّا الشراح فكان ركن الدين في مقدمة المجوّزين لإمالة بعض الحروف مستبصراً ذلك لِما ينطبق من الأسباب على الأسماء التي شابهتها في الموضع والحركة. قال: ((... فإن سمي بالحروف كان حكمها حكم الأسماء في جواز الإمالة وعدم جوازها، فإن وجدت بعد التسمية ما يقتضي جواز الإمالة كأمّا وإمّا وإلّا أميلت؛ لأن الألف الرابعة إذا كانت في الأسماء، محكوم عليها بأنها بدل عن ياء؛ فلهذا تمال لما ذكـرناه، ولأنه يقال في تثنيته: حَتَّيَانِ وإن لـم يوجد بعد التسمية ما يقتضي جواز الإمالة فيها لم تُمَل كما لو سمي بنحو: إلى، وعلى ... ولا تؤثر كسرة إلى في جواز الإمالة))[٥٠]

يبدو أن جواز الإمالة عند ركن الدين مقيّداً بأحكام الجواز في الأسماء فجوازه لإمالة (أمّا وإمّا وإلّا) محكومة بعلّة موقعية (رابعة طرفاً) ((هَذَا بَاب مَا كَانَ على أَرْبَعَة أحرف أَصْلِيَّة أَو زَائِدَة. اعْلَم أَن مَا كَانَت أَلفه من ذَلِك طرفا فالإمالة فِيهِ جَائِزَة...))[٥١] وكذلك يجري ما ذكرناه في (حتّى) فالألف رابعة طرفاً أيضاً، وقوله: ((وإن لـم يوجد بعد التسمية ما يقتضي جواز الإمالة فيها لم تُمَل كما لو سمي بنحو: إلى، وعلى)) فيه نظر؛ لأنك تقول في تثنية (إلى، وعلى) : إليان، وعليان، بدليل قولك: إليك وعليك كونهما حرفين ، وذلك لا يخرج عمّا ذكره ابن الحاجب: ((...وَأما الْحُرُوف فَلم يكْتب مِنْهَا بِالْيَاءِ غير بلَى وَإِلَى وعَلى وَحَتَّى ...))[٥٢] فلما كان كذلك فنجد أنه من الجائز إمالتها ((... أمّا ما كان من بنات الياء فتمال ألفه، لأنها في موضع ياء وبدلٌ منها، فنحوا نحوها...))[٥٣]

وحكم اليزدي بإمالة الحروف التي تُسسمَّى بها الأشياء، قال: ((... فإن سُمي ببعض الحروف شيء كان حكمه حكم الأسماء، فإذا سُمّي بحتّى مثلاً أُميلت؛ لأن الالف الرابعة في الأسماء تنقلب ياء مفتوحة، فكذا حكم هذا الالف؛ لأنّك تقول في تثنيته حَتّيان، وكذا إن سُمّي بإلى وعلى أُميلت؛ لأنّك تقول في تثنيته: إليان وعليان، بدليل قولك إليك وعليك حالة كونهما حرفين، ...))[٥٤]

وقوله: ((فإن سُمي ببعض الحروف شيء كان حكمه حكم الأسماء)) فلمّا كانت الإمالة دخلت الأسماء فكانت الأسباب مجوّزة لا موجبة والحكم على الحروف الآن حكم الأسماء، فعلّة الإمالة فيهما سيّان، والـذي يدل على جـواز الإمالة في (حتّى) أنَّ الالف فيها رابعة متطرفة وهو السبب نفسه في الأسماء ((إِذا كَانَت الْألف متطرفة منقلبة عَن الْيَاء وأصلية ... سَوَاء كَانَت فِي اسْم أَو فعل وَسَوَاء كَانَت ألفا منقلبة عَن يَاء أصليه أم عَن يَاء منقلبة عَن وَاو ... وَكَذَا إِن كَانَ مآلها إِلَى الْيَاء فَإِنَّهَا تمال...))[٥٥]

وزيادة على ما تقدّم ((... أَن بعض أهل نجد وَأَكْثر أهل الْيمن يميلون ألف (حَتَّى) لِأَن الإمالة غلابة على ألسنتهم فِي أَكثر الْكَلَام... وَقد رُوِيَ إمالتها عَن حَمْزَة وَالْكسَائِيّ إمالة لَطِيفَة ...))[٥٦]

وقد أشار الساكناني إلى جواز إمالة الحروف تشبيهاً بالأسماء الأصلية، قال: ((... فإن سمي بالحرف اسماً فكانت كالأسماء الأصلية حتى ينظر الأسباب المقتضية لها، فيها فعلى هذا يمال (إلّا)، و(أمّا) إذا كانا اسمين

لأن الألف الرابعة في الاسم تكون مبدلة من الياء، وأمّا (على)، و(إلى) فلا يمالان؛ إذ الألف الثالثة الأسمية مبدلة من الواو غالباً؛ فيحمل عليه ما جهل أصله. ذهب بعض المقصرين إلى جواز إمالة الف (إلى) لكونها مبدلة من الياء بدليل إليك ...))[٥٧] ويبدو أنّه قصد بـ(بعض المقصرين) هو اليزدي.

وقال الجاربردي: ((... هذا إشارة إلى ذكر الحروف ... فإن سمي بها خرجت من حكم الحرفية ودخلت في حيز الأسماء فإن وجد حينئذ ما يقتضي الإمالة فيها بعد التسمية كما في إلّا و أمّا أُميلت؛ لأن الالف الرابعة في الاسم يحكى بأنّها عن ياء وإن لم يوجد كما لو سميت بعلى وإلى لم تجز إمالتها؛ لأنها تجعلها من بنات الواو لأن بنات الواو أكثر ولذلك تقول في تثنيتها إلوان وعلوان ...))[٥٨]

وقوله: ((...وإن لم يوجد كما لو سميت بعلى وإلى لم تجز...)) معطوف على قوله: ((...فإن وجد حينئذ ما يقتضي الإمالة فيها بعد التسمية كما في إلّا وأمّا اميلت ...)) فلا شك في أن إمالة (إلّا، وإمّا) بحكم الجواز لا غير. كما أنه نظر إلى أنّ ألف (على) و (إلى) منقلبة عن واو لا ياء ثم لم تجز الإمالة، وإن الجامع لِما جاز إمالته وما لم تجز إمالته أنّه سُمّي بها.

ومما تقدم من نصوص الشُرّاح نخلص إلى ما يلي:

١-إن جواز إمالة بعض الحروف ارتبط بالأسباب التي جوَّزت الإمالة في الأسماء.

٢-إنّ علَّة وقوع الألف ثالثة طرفاً أثرت في الحروف ما أجاز الإمالة فيها نحو: (إلى) و (على).

٣-غَلَب على رؤى بعض الشُرّاح أن عدم جواز إمالة (إلى وعلى) على نيّة أنّ ألفها منقلبة عن واو فكانت تثنيتها إلوان وعلوان، غير أننا نؤيد ما قال به اليزدي: ((... وهذا يشبه التناقض في كلامهم؛ اذ قد قال المصنف في باب الخط "أمّا الحروف فلم يكتبوا منها بالياء غير بلى وإلى وعلى وحتّى " أمّا إلى وعلى فلقولهم: إليك وعليك، وكلام الشارحين أيضاً يوافق كلامه هناك أيضاً فإن ثبت نص على ما ذكروه من العرب احتيج إلى العذر...))[٥٩]

أمّا المحدثون فقد خصَّ الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي فصلاً لإمالة الحروف وعرض رؤى النحاة في امتناعهم إمالة بعضها كونها أدوات جوامد غير متصرفة والإمالة ضرب من التصرف غير أنه خلص إلى ((... لا داعي لإدخال البناء أو الإعراب فيما هو متصل بالصوت، كما لا يصح أن يعلل عدم إمالة بعض الحروف بجموده، وعندي أنَّ السبب في منع إمالة بعض الحروف أنه غير مستقل بنفسه، فلا يفهم معناه إلّا مع غيره، فهي موصولة بغيرها أثناء الكلام، إذ لا يفهم معنى (العلى) الجارة وحدها موقوفاً عليها، وكذلك لا يفهم معنى لإلى، ولا لإمّا، ...))[٦٠] وقال في موضع آخر: ((... ولو كانت هذه الحروف مفردة غير موصولة تفيد معنى لساغت إمالتها موقوفاً عليها؛ لأن الإمالة تغيير والوقوف موضع التغيير كما يحدث في ذا.))[٦١]

ونرى أنّ هناك أكثر من علّتان سوّغت لإمالة الألف في بعض الحروف هي:

الأولى: الانتقال إلى الاسمية بسبب التسمية، والأخرى حصول سبب الامالة البنيوي.

فإذا عملت هذه العلل مجتمعةً كانت إمالتها اقوى إذا عملت بشكل منفرد، ولعل اهم هذه الأسباب هو التسمية بها.

٤-تصغير جمع القلّة:

يمكن تقسيم تصور العلماء في تصغير أدنى العدد إلى تصوّرين فالأول يعامل جمع القلة معاملة المفرد ولا حاجة في الرجوع إلى المفرد وهذا التصور يمثل الإجراء الصرفي القياسي والآخر يعامل جمع القلّة على أنّه جمع حقيقي ثم لا بدّ من الرجوع إلى المفرد ويمثله باب الجواز الذي صرّح به النحاة والشرّاح.

١-التصوّر الأول: تصغير اللفظ على بنائه ويمثل الإجراء القياسي.

قال سيبويه: ((... اعلم أن كل بناء كان لأدنى العدد فإنك تحقّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غيره، من قبل أنك إنَّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناء إلاَّ لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه.))[٦٢] يفهم أنّ بناء أدنى العدد في الجمع يصغّر على بنائه فلا حاجة في الرجوع إلى مفرده، وهذا يضمر شعوراً أن سيبويه عامل جمع القلّة في التصغير معاملة المفرد فكان لا حاجة به للرجوع إلى المفرد، فعلّة التوجيه عند سيبويه أن الجامع بين التصغير وأدنى العدد هو التقليل.

ولم يبتعد المبرد عن سيبويه في القاعدة القياسية لتصغير ابنية القلّة بإقرار اللفظ على حاله قال: ((اعْلَم أَنَّك إِذا صغرت جمعا على بِنَاء من أبنية أدنى الْعدَد أَقرَرت اللَّفْظ على حَاله ...))[٦٣]

بيد أن ابن يعيش يعرض لنا أبنية جمع القلّة ويعززها بالحكم على تصغيرها على لفظها، قال: ((...وأبنيةُ القلّة أربعةٌ: "أَفعُلُ"، و"أَفعِلَةُ"، و"أَفعالٌ"، و"فِعلَةُ". فإذا صغرتَ شيئًا من ذلك، صغّرته على لفظه، فتقول في "أَكلُبٍ"، و"أَكعُبٍ": "أُكَيْلِبٌ"، و"أُكَيْعِبٌ"، وفي "أَجربةٍ"، و"أَقفِزَةٍ" "أُجَيرِبَةٌ"، و"أُقَيْفِزَةٌ"، وفي "أَجْمالٍ"، و"أَعدالٍ": "أُجَيْمالٌ"، و"أُعَيْدالٌ"، وفي "وِلْدَةٍ"، و"غِلْمَةٍ": "وُلَيْدَةٌ"، و"غُلَيْمَةٌ".))[٦٤]

٢-التصوّر الآخر: الرجوع إلى المفرد ويمثل باب الجواز.

يمكن تمثيل هذا التصوّر عند الشرّاح إلاّ أنَّ ركن الدين اكتفى بتصغير جمع القلّة على بنائه وجعله من باب الجواز بعدما كان هذا الإجراء قياساً عند النحاة قال: ((...ويعلم منه أنه يجوز تصغير جمع القلة على بنائه، نحو أُكَيْلِب، في "أَكْلُب". لقرب القلة من معنى التصغير والتحقير.))[٦٥]

بيد أنّ اليزدي نصَّ على جواز تصغير جمع القلّة بالرد إلى الواحد بعد ان كان القياس هو تصغيره على لفظه قال: ((... فتقول الجمع على نوعين: جمع الكثرة وجمع القلّة والثاني يصغّر على حاله، تقول في "اكعب"

و"أجمال" و "أجربة" و "غلمة": " أُكيعب" و "أُجيمال" و "أُجيربة" و "غليمة"، ولك الرد إلى الواحد ثم التصغير ثم الجمع على مقتضى القياس، كقولك: " غليمون" و "جميلات" ...))[٦٦]

ولم نجد تصريحاً عند الساكناني يفيد بإمكانية الرد إلى الواحد في جمع القلّة إنما اقتصر الحديث عن جمع الكثرة وجواز تصغيره برد الجمع إلى الواحد.[٦٧]

أمّا الجاربردي فقد أجاز تصغير جمع القلّة بالرّد إلى الواحد ومن ثمَّ إجراء التصغير إذ قال: ((... فإن كان جمع قلّة فيصغّر على بنائه لقرب القلّة من معنى التصغير فتقول في "اكلب" و "اجمال": "اكيلب" و "اجيمال" ويجوز ان يرده إلى الواحد فتقول: "كليبات" و "جميلات" ... ولا يجب في جمع القلّة أن يرد إلى مفرده بل يجوز))[٦٨]

يتضح أن الجاربردي نعت إجراء الرد إلى الواحد بالوجه الجائز وليس الواجب، ويبدو أنه عامل جمع القلّة معاملة جمع الكثرة في إجراء التصغير.

امّا المحدثون فقد ذهبت الدكتورة خديجة الحديثي إلى أن التصغير في جمع القلّة يكون على لفظه اذ قالت: ((... فإن جموع القلّة تصغّر على لفظها فيقال في "أفْعُل": "أُفَيْعِل" نحو: "أكلب" "أُكيلب" و "أَكعب" "أُكيعب" ...))[٦٩]

٥-إدغام اللام التي لغير التعريف:

قد نظر النحاة إلى أنّ الإظهار في الحروف التي من مُخرج واحد أو متقاربة في المخارج هو أحسن وفي المتباعدة أكثر حسناً ويمكن تمثيل ذلك بما قاله سيبويه: ((... فالإظهار في الحروف التي من مخرج واحد وليست بأمثالٍ سواءٍ أحسن، لأنها قد اختلفت. وهو في المختلفة المخارج أحسن، لأنها أشد تباعداً وكذلك الإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسناً.))[٧٠]

وقال السيرافي: ((... وفي الحروف التي هي حيز واحد وفي نسخته هي مخرج واحد وليست بأمثال سواء أحسن لأنها قد اختلفت وهي في المختلفة المخارج أحسن لأنها أشد تباعدا والإظهار كلما تباعدت المخارج ازداد حسنا))[٧١]

يفهم من النصوص المتقدمة أن الاظهار في نظر النحاة بابه الحُسن وقد يتفاوت هذا الحُسن بحسب القرب والتباعد للمخارج بين الحروف إذ يمكن تقسيمه على مستويين.

المستوى الأول: الإظهار حسن: ويكون بين الحروف التي ليست بأمثال وهي من مُخرج واحد أو مختلفة المخارج.

المستوى الآخر: الإظهار يزداد حُسناً. ويكون بين الحروف المتباعدة في المخارج.

أمّا الشرّاح فقد وجهوا بجواز إدغام اللام التي لغير التعريف في الحروف التي أدغمت فيها لام التعريف بعد أن استبعدوا عنها الراء؛ لأنّ الإدغام فيها لازمٌ.

قال ركن الدين: ((... وأما اللام التي هي غير لام التعريف، نحو لام: هَلْ وبَلْ، فإدغامها لازم في نحو:﴿ بل رَّانَ ﴾لشدة التقارب بين اللام والراء. وران على الشيء، رَيْنًا، ورَانًا، ورُيُونًا: أحاط به٤.وجائز في القوافي...))[٧٢]

يفهم من هذا النص أنّ اللام التي لغير التعريف تدغم في الحروف التي تقاربها في المُخرج فمرة إدغامها لازم وهذا لا يكون إلاّ مع الراء ((... لزم ذلك في لام هل وبل وقل خاصة مع الراء في القرآن، والقرآن أثر يتبع ...))[٧٣] وهو ههنا حَسِن ((... فإنَّ الإدغامَ في بعضِها أَحسنُ وذلكَ قولُكَ: هَرَّأيتَ ؛ لأَنَّ الراءَ أَقربُ الحروفِ إلى اللامِ ...))[٧٤] ، ومرّة أُخرى يكون جائزاً ذلك الذي عبّر عنه ركن الدين بقوله: ((وجائز في البواقي)) والبواقي لا تخلو من أن تكون هي الحروف التي لزم إدغامها مع لام التعريف وهي ((النون، والدال، والتاء، والصاد، الطاء، والزاي، والسين، والظاء، والثاء، والذال.))[٧٥] واستثنيت الرّاء من هذا الوجه من الجواز للعلة التي ذكرناها فنحت نحو اللزوم. ولا يجتمع إدغام لام غير التعريف في هذه الحروف بمستوٍ واحدٍ من القبول وهذه سنبينها لاحقاً.

وعند اليزدي كان إدغام اللام التي لغير التعريف في الراء لازماً وعلَّته شدّة التقارب بينهما. قال: ((... واللام على نوعين: المعرفة، وتدغم في مثلها؛ أي: في اللام وجوباً، ... وغير المعرفة: تدغم لزوماً في الراء لشدّة التقارب نحو: (برَّان) في﴿ بَل رَانَ ﴾وجوازاً في البواقي ...))[٧٦]

ولا تخلو شدّة التقارب التي أشار اليها اليزدي بين اللام والراء من كونهما من حروف طرف اللسان فهما من مُخرج واحد وكذلك لَثويتان[٧٧] أمّا جواز الإدغام في بواقي الحروف والتي هي من الثنايا وليس فيهنّ انحراف كما في الرّاء وجواز الإدغام لا يبتعد من التقارب في المخارج وهي حروف من طرف اللسان واللام كذلك.[٧٨]

أمّا الساكناني فإدغام اللام في الراء لازمٌ عنده، وعلل ذلك بكراهية نبر اللام الساكنة قبل الراء، إذ قال: ((... إدغام اللام غير المُعرِّفة لازم في نحو﴿ بَل رَانَ ﴾ كراهة نبر اللام الساكنة قبل الراء ... إدغام اللام غير المُعرِّفة جائز في الباقي وهي اثنا عشر حرفاً كقولك: هلْ تَرَى، هَلْ تسأل))[٧٩] (نقص تعليق عن النبر)

ولم يبتعد الجاربردي عن الشرّاح في جوازه إدغام اللام التي لغير التعريف في الحروف التي تقاربها في المخارج اذ قال: ((... وتدغم اللام المعرفة وجوباً في مثلها نحو: اللحم واللبن وفي ثلاثة عشر حرفاً ... وغير المعرفة لازم في نحو:﴿ بَل رَانَ ﴾لشدة التقارب وجائز في البواقي ...))[٨٠] ويبدو أنّ حكم الإدغام اللازم بين اللام والراء لم يذهب عن رؤية الجاربردي وعلل ذلك بشدّة التقارب بينهما.

وعَوْداً إلى مستويات الإدغام بين اللام التي لغير التعريف والحروف الأُخر التي عبَّر عنها الشرّاح بـ(البواقي) فلم نجد إشارة إلى هذه المستويات عندهم ويبدو أن نظرتهم كانت مقتصرة على الإجراء لا غير، ولم يغفل النحاة عن تقييم هذا الإدغام إذ لم يكن المستوى واحداً عندهم ((... والإدغام في بعض أحسن منه في بعض ...))[٨١] فإدغام اللام في الطاء، والدال، والتاء حَسِنٌ نحو: هَلْ طرقك، وهلْ دفعك، وهلْ تمّ لكَ، وإدغامها في الصاد، والزاي، والسين أضعف وليس ككثرتها مع الراء؛ لتراخي مخارجهما عن اللام، وهُنّ من الثنايا وليس منهن إنحراف ، وإدغامها مع الظاء، والتاء، والذال، حَسِنٌ لكن ليس كَحُسْنَه مع الثنايا لأنّهن طرف هؤلاء من الثنايا ((... وإنما جُعل الإدغام فيهن أضعف وفي الطاء وأخواتها أقوى لأن اللام لم تسفل إلى أطراف اللسان كما لم تفعل ذلك الطاء وأخواتها.))[٨٢] ولا شك أن قوله: (فيهنَّ) هنّ الثنايا واطراف الثنايا، وأمّا الإدغام في النون فهو قبيح نحو: هَتَّرى، وهُنّحن في هلْ ترى، وهلْ نحن. وإنما عرضنا هذه المستويات ليكون وجه الجواز في هذه الحروف مشتملاً على الأسباب والاجراء والنتائج.[٨٣]

أمّا المحدثون فقد عرض الدكتور عبد الصبور شاهين مواضع إدغام اللام فيما بعدها من الحروف موضوع البحث إلاّ أنّه لم يشر إلى المفارقة بين لام التعريف والتي لغير التعريف وكان التقسيم عنده وفقاً لنوع الإدغام (الإدغام الأكبر والإدغام الأصغر) إذ قال: ((وقد اشترط القرّاء لهذا الإدغام ألاّ تفتح اللام بهذا ساكن مثل﴿ فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ ﴾((إلاّ لام (قال) فإنها تدغم حيث وقعت؛ لكثرة دورها نحو: قال رَّب–قال رَّجل. فاللام تدغم في الراء إذا تحرك ما قبلها بأي حركة تحركت، ... وكذلك تدغم في الراء إذا يُسكّن ما قبلها))... وكانت هي مضمومة او مكسورة نحو: ﴿ يَقُولُ رَبَّنَا ﴾، ﴿ سَبِيلِ رَبِّكَ ﴾ ... هذا في الكبير، وتدغم اللام في الراء في الصغير نحو: ﴿ وَقُلْ رَبِّ ﴾، ﴿ بَل رَانَ ﴾))[٨٤] ولا شك أنّ اللام التي تحدث عنها الدكتور شاهين هي التي لغير التعريف. وإدغامها في الراء حكمه اللزوم. وقال أيضاً: ((... كذلك فإنّ للام أحكاماً أخرى في الإدغام الصغير، حيث تدغم اللام من (هل وبل) في أحرف غير الراء هي : (التاء، الثاء، الزاي، السين، الضاد، الطاء، الظاء، النون)، وهذا الإدغام لدى الكسائي، ووافقه حمزة في بعض وجوهه، وأمثلته على التوالي هي ﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾، ... ﴿ هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ ﴾، ﴿ بَلْ زُيِّنَ ﴾، ... ﴿ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ ﴾ ، ﴿ بَلْ ضَلُّوا ﴾، ﴿ بَلْ طَبَعَ ﴾، ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ ﴾، ﴿ بَلْ نَقْذِفُ ﴾،...))[٨٥] وأيضاً لا تخلو اللام والأمثلة التي عرضها من أنها لغير التعريف وحكم الإدغام فيها على وجه الجواز، وهذا ما أقرّه النحاة والشرّاح.

وقال الدكتور عبده الراجحي: ((... اختلفوا في إدغام اللام في التاء والثاء والزاي والسين والضاد والطاء والظاء والنون والذال نحو: "﴿ هَلْ تَعْلَمُ ﴾،﴿ هَلْ ثُوِّبَ الْكُفَّارُ ﴾، ﴿ بَلْ زَعَمْتُمْ﴾، ﴿ هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ ﴾ من يفعل ذلك" فقرأ الكسائي بإدغام اللام فيها ووافقه حمزة في التاء والثاء والسين وأظهر الباقون))[٨٦]

ويقدّم الدكتور جواد كاظم عناد عرضاً مستفيضاً لجواز إدغام اللام التي لغير التعريف في الراء وغيرها من الحروف، إذ قال: ((... وإنْ كانت غير لام التعريف نحو: لام "هل" و"بل" فإدغامها فيها جائز... إدغامها في الراء نحو: "هرَّأيت" أحسن من إدغامها في غيرها؛ لأنّها أقرب الحروف إليها وأشبهها بها، وإدغامها في الطاء والتاء والدال والصاد والسين والزاي يلي في الجوْدة إدغامها في الراء؛ لأنها أقرب الحروف اليها بعد الراء، وإدغامها في الثاء والذال والظاء يلي ذلك؛ لأن هذه الثلاثة من أطراف الثنايا وقد قاربن ما يجوز إدغام اللام فيه وهو الفاء، وإدغامها في الضاد والشين يلي ذلك؛ لأنهما ليستا من حروف طرف اللسان كاللام، وإنما اتصلتا بمخرج من هذه الحروف بسبب الاستطالة التي فيهما، وإدغامها في النون دون ذلك كلّه، وهو قبيح والبيان أحسن منه قال سيبويه: ((لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم، فلم يجسروا على أن يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون وصارت كأحدها في ذلك)).))[٨٧]

الخاتمة

١-**الجواز** حكم أصلي ومتميز في المدونة اللغوية، بناه وشيّد أركانه اللغويون وشمل جوازات عدّة منها نحوية، وصوتية، وصرفية وفي الغالب نجده متوغلاً في الاحكام القطعية.

٢-الجواز حكم يقابل القياس وقد لجأ إليه اللغويون-ومنهم الشراح-؛ لتوسيع دائرة الأحكام، أو لخلق نوع من التناسب بين الأحكام القطعية من القياس وغيرها، أو أنّهم عدّوه وسيلة للخروج بأحكام لما وقف بين الواجب وغير الواجب.

٣-بدا لنا من استعمال الشراح للجواز أنّه أقرب إلى الحكم منه للعلّة، وإن كان شبيهاً لها، ونلحظ أن كلا الاستعمالين جاءا ليحافظا على الاحكام الأصلية في اللغة التي لا يمكن الاستغناء عنها.

٤-تبيّن أن الجواز عند الشراح يمثل ركيزة واضحة يستندون اليها في معاييرهم التي يحتكمون اليها، إذ كانوا يرادفون في استعمالهم بين الواجب من جهة والجائز من جهة أخرى.

٥-خرجت الدراسة بتحديد الأحكام الناجمة عن الجواز ونتائج تقرير الحكم عند الشرّاح فقد تبيَّن أن أحكامه جاءت عامة ومرنة بحيث حافظت على الأصول واستوعبت جميع ما يطرأ من ضرورة وخروج عن القاعدة، كما عالجت قيم هذه الأحكام من حيث القراءات وأهمية ذلك في توجيه البنية وتحليلها من صوتياً وصرفياً.

الهوامـش

١.الحدود في النحو: ٦٦.

٢.لمع الأدلة في أصول النحو: ٩٣.

٣.معجم المصطلحات النحوية والصرفية: ٢٣٨.

٤.نفسه: ٥٩-٦٠.

٥.نفسه: ١٢٨.

٦.كتاب سيبويه: ٣٦٥/٤.

٧.المقتضب: ٣٠٨/١.

٨.سر صناعة الاعراب: ٣٦٦/٢، وينظر: تتمة الهسكوري على شرح الرماني على شرح كتاب سيبويه: ١٩٨/٥، وشرح المفصّل (ابن يعيش): ٤٧١/٥.

٩.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):٧٨/٣-٧٩.

١٠.شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٢٢٤/٥.

١١.المنصف: ٢٢١.

١٢.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):١٥٢/٣-١٥٣. وهذا الوجه من الجواز ينظر كتاب سيبويه: ٣٦٦/٤، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي):٢٧٣/٥، والخصائص: ١٩٢/٢، ١٥٣.

١٣.شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٨٠٣/٢-٨٠٤.

١٤.شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٨٨٤/٢.

١٥.الكافية في شرح الشافية (الساكناني): ٨٢٢.

١٦.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٨٩/١.

١٧.شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٢٩٨/١.

١٨.أثر القوانين الصوتية: ٣١٥. وينظر همع الهوامع: ٢٧١/٢.

١٩.نفسه: ٣٤٨.

٢٠.المزدوج في العربية: ١٠٠.

٢١.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦٥/٣.

٢٢.نفسه: ٥٠/٣.

٢٣.نفسه: ٢٩٠/٣.

٢٤.كتاب سيبويه: ٨٣/٤.

٢٥.المقتضب: ٢٤٢/١-٢٤٣.

٢٦.الخصائص: ٢٠٣/٢، وينظر شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٤٥٧/٤-٤٥٨، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٧٤/٢-٥٧٥، وشرح المفصّل (ابن يعيش): ٧٠/٤-٧١.

٢٧.سر صناعة الاعراب: ٢١٣/١.

٢٨.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٢٦١/١.

٢٩.شرح التصريح على التوضيح: ٣٢/٢.

٣٠.ينظر: المقتضب: ٣٤٣/١.

٣١.شرح التصريح على التوضيح: ٧٤٨/٢، وينظر: التعويض في قضايا النحو:١٢٣.

٣٢.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي):١٦٥/١، والآية الأنبياء:٣٧، وهذا الجواز ينظر: كتاب سيبويه: ٨٣/٤، وشرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٤٥٨/٤، والنكت في تفسير كتاب سيبويه: ٥٧٤/٢-٥٧٥.

٣٣.كتاب سيبويه: ٨٣/٤.

٣٤.شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢٩٩/١.

٣٥.التعويض في قضايا النحو: ٥٨.

٣٦.شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٢٧٤/١-٢٧٥.

٣٧.الكافية في شرح الشافية (الساكناني): ٢٧٤-٢٧٥.

٣٨.شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٦٤/١-٦٥.

٣٩.ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ١٣٠.

٤٠.نفسه: ٦١-٦٢، والآية: الروم:٣.

٤١.ينظر التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع العربي: ٢٢٧.

٤٢.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ١٣٧/٣.

٤٣.كتاب سيبويه: ١٣٥/٤.

٤٤.المقتضب: ٥٢/٣-٥٣.

٤٥.شرح المفصّل (ابن يعيش): ٢٠٥/٥، وقول سيبويه: ينظر:كتاب سيبويه: ١٣٥/٤.

٤٦.ينظر: الإمالة في القراءات واللهجات: ٢٤٨.

٤٧.شرح شافية ابن الحاجب(الرضي): ٢٦/٣، وينظر شرح كتاب سيبويه(السيرافي):٥١١/٤.

٤٨.شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ١١٨/٤، وينظر: ضعف الطرف وأثره في البنية العربية:١٠.

٤٩.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٦٨/١.

٥٠.شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٦٧٩/٢، وهذا الجواز ينظر: كتاب سيبويه: ١٣٥/٤(قول الخليل)، وشرح كتاب سيبويه(السيرافي):٥١١/٤.

٥١.المقتضب: ٤٥/٣.

٥٢.الشافية في علم التصريف: ١٠١.

٥٣.كتاب سيبويه: ١١٨/٤.

٥٤.شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): ٧٤٢/٢.

٥٥.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤١٥/٣.

٥٦.نفسه: ٤٢٤/٣-٤٢٥، ووجّهت قراءة حمزة بن حبيب على تقريب الالف من أصلها أو حكمها: ينظر: الظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيّات: ١١٨.

٥٧.الكافية في شرح الشافية(الساكناني): ٧١٣.

٥٨.شرح شافية ابن الحاجب(الجاربردي): ٢٤٧/١.

٥٩.شرح شافية ابن الحاجب(اليزدي): ٧٤٢/٢.

٦٠.الإمالة في القراءات واللهجات العربية:٣١١.

٦١.نفسه: ٣١١.

٦٢.كتاب سيبويه: ٤٨٩/٣.

٦٣.المقتضب: ٢٧٨/٢.

٦٤.شرح المفصّل (ابن يعيش): ٤٢٤/٣، وينظر: الأصول في النحو: ٥٢/٣، وشرح شافية ابن الحاجب(الرضي): ٢٦٥/١-٢٦٦.

٦٥.شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٣٥٦/١-٣٥٧.

٦٦.شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٣٣٤/١، وهذا الوجه من الجواز ينظر كتاب سيبويه: ٤٩٠/٣-٤٩١، والأصول في النحو:٥٢/٣.

٦٧.ينظر الكافية في شرح الشافية (الساكناني): ٢٧٧.

٦٨.شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ٩٢/١.

٦٩.ابنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣٦٨.

٧٠.كتاب سيبويه: ٤/٤٤٥-٤٤٦.

٧١.شرح كتاب سيبويه(السيرافي): ٥/٤١٠.

٧٢.شرح شافية ابن الحاجب (ركن الدين): ٢/٩٤٩، والأرجح أنه قصد البواقي؛ لأنّه هكذا ورد في بقية الشروح، والآية: المطففين: ١٤. وهذا الوجه من الجواز ينظر كتاب سيبويه: ٤/٤٥٧-٤٥٨، والمقتضب :١/٣٤٨، والأصول: ٣/٤٢٠، وشرح المفصّل (ابن يعيش): ٥/٥٤٢، وشرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٢٧٩-٢٨٠.

٧٣.شرح شافية ابن الحاجب (الرضي): ٣/٢٧٩.

٧٤.الأصول في النحو: ٣/٤٢٠.

٧٥.ينظر: كتاب سيبويه: ٤/٤٥٧.

٧٦.شرح شافية ابن الحاجب (اليزدي): ٢/١٠٢٣-١٠٢٤.

٧٧.ينظر: علم الأصوات اللغوية: ٣٤.

٧٨.ينظر: شرح كتاب سيبويه (السيرافي): ٥/٤٣٦.

٧٩.الكافية في شرح الشافية (الساكناني): ٩٣٦.

٨٠.شرح شافية ابن الحاجب (الجاربردي): ١/٣٤٨-٣٤٩.

٨١.المقتضب: ١/٣٤٩.

٨٢.كتاب سيبويه: ٤/٤٥٨.

٨٣.ينظر كتاب سيبويه:٤/٤٥٧-٤٥٨، والمقتضب: ١/٣٤٩.

٨٤.أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: ١٥٤، والآيات على التوالي: الحاقة: ١٠، البقرة:٢٠١، النحل:١٢٥، المطففين:١٤.

٨٥.نفسه: ١٥٤، والآيات على التوالي: مريم:٦٥، المطففين:٣٦، الرعد: ٣٣، يوسف:١٨، الاحقاف: ٢٨، النساء:١٥٥، الفتح:١٢، الأنبياء: ١٨.

٨٦.اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٢٩، والآية الثالثة: الكهف:٤٨، والرابعة: الشعراء:٢٠٣، وقراءة الكسائي وحمزة ينظر النشر في القراءات العشر:٢/٧.

٨٧.القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن: ١٤٩، وقول سيبويه: كتاب سيبويه: ٤/٤٥٩.

المصـــادر والمراجـــــع

- القرآن الكريم.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه، د. خديجة الحديثي، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ٢٠٠٣م.
- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي، أبو عمرو بن العلاء، د. عبد الصبور شاهين، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٧م.
- أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، د. فوزي الشايب، ط١، عالم الكتب الحديثة، الأردن، اربد، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- اصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل، ابن السَّرَّاج (ت ٣١٦ هـ)، تح: د. عبد الحسين الفتليّ، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د. صباح عطيوي عبّود، ط١، دار الرّضوان، عمّان، ٢٠١٤م.
- امالة في القراءات واللهجات العربية، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الهلال، بيروت ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- تعويض في قضايا النحو، مصطفى شعبان عبد الحميد، ط١ مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية ٢٠١٢م.
- حدود في النحو "رسالتان في اللغة" الرمّاني، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤م.
- خصائص، ابن جنّي، تح: محمّد علي النَّجَّار، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جنّي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل، واحمد رشدي شحاته، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- شافية في علم التصريف، ابن الحاجب، جمال الدين الدويني (٦٤٦)، تح: د. درويش الجويدي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك في النحو، أبو الحسن علي بن محمد الأشمونيّ (ت ٨٢٩هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
- شرح المفصَّل، موفق الدين يعيش بن علي، ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: ايميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ،١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، أحمد بن الحسن، الجاربرديّ، (ت ٧٤٦ هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت،١٤٠٤هـ-١٩٨٤.
- شرح شافية ابن الحاجب، الخَضْر اليزديّ (ت٧٢٠هـ) تحقيق: د. حسن أحمد العثمان، ط١، منشورات ذوي القُربى، روح الأمين، قُم – إيران، ١٤٣٣هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذيّ، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت)
- شرح شافية ابن الحاجب، رُكن الدين حسن بن محمد الأستراباذيّ، تحقيق: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، مكتبة الثقافة الدينية، ٢٠٠٤م.
- شرح كتاب سيبويه للرماني، علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ) بتتمة صالح بن محمد الهسكوري (٥٦٩هـ) تحقيق: د. عثمان غزال، المكتبة الازهرية للتراث، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافيّ (ت ٣٦٨ هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٨ م.
- ضعف الطرف وأثره في البنية العربية، د. حيدر حبيب حمزة، دار نيبور للطباعة والنشر، العراق، ٢٠١٥م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، د. طاهر سليمان حموه، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د.ت).
- ظواهر الصوتية في قراءة حمزة بن حبيب الزيات، د. رسول صالح علي احمد، دار الايمان، الإسكندرية، ٢٠٠٦م

- علم الأصوات اللغوية، د. مناف مهدي الموسويّ، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- قراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، قراءة في التوجيه الصوتي، د. جواد كاظم عناد، ط/١، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت-لبنان، ٢٠١١م.
- كافية في شرح الشافية، محمود بن محمد بن علي، الساكناني (ت٧٣٤هـ)، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد بن مبارك، جامعة الامام محمد بن سعود بالمدينة، ١٤١٧هـ-١٤١٨هـ.
- كتاب، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط١٢، دار الجيل للطباعة، القاهرة ،١٩٨٢م.
- لمع الأدلة في أصول النحو، عبد الرحمن كمال الدين، ابي البركات الانباري (ت٥٧٧هـ) تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
- لهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- مزدوج في العربية، د. جواد كاظم عناد، ط١، دار تمّوز، دمشق، ٢٠١١م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير نجيب، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- مقتضب، المُبَرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد عبد الخالق عضَيمة، مطابع الاهرام، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- منصف شرح كتاب التصريف، ابن جنِّي، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، ط١، مطبعة: مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٤م.
- نكت في تفسير كتاب سيبويه، يوسف بن سليمان بن عيسى، الاعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصّه: د. يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السّيوطيّ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د.ت).